بلغ 132,4 مليون دينار بنهاية أول 3 أشهر من العام المالي 2026/2025

الإنفاق على التنمية يتضاعف.. زاد 143٪ خلال الربع الأول

- 17 مشروعاً جديداً في خطة التنمية.. ضمن 141 مشروعاً معتمداً للعام الحالي
- مشروع إنشاء مركز تطوير تقنيات خفض البصمة الكربونية لمكافحة تغير المناخ
- مرصد وطني للإحصاءات الرسمية وبنية تحتية وطنية لتجميع وإدارة وتبادل البيانات
- «الصليبية» ستوفر 2400 وحدة سكنية.. و«تيماء» ستضيف 1600 وحدة أخرى
- منصة حكومية لضبط ومتابعة عقود الإيجار في الكويت بعقد إيجار إلكتروني موحد
- تطوير المكتبات العامة إلى «نموذجية ذكية» والاستثمار فيها لدعم الصناعات الإبداعية
- إنشاء التوأم الرقمي للكويت لتوثيق الواقع الميداني لكل شيء على سطح الأرض
- سوق الجمعة والطيور في «الجهراء».. ولـ «الخيام» في «السالمي» وتطوير «القصر الأحمر»

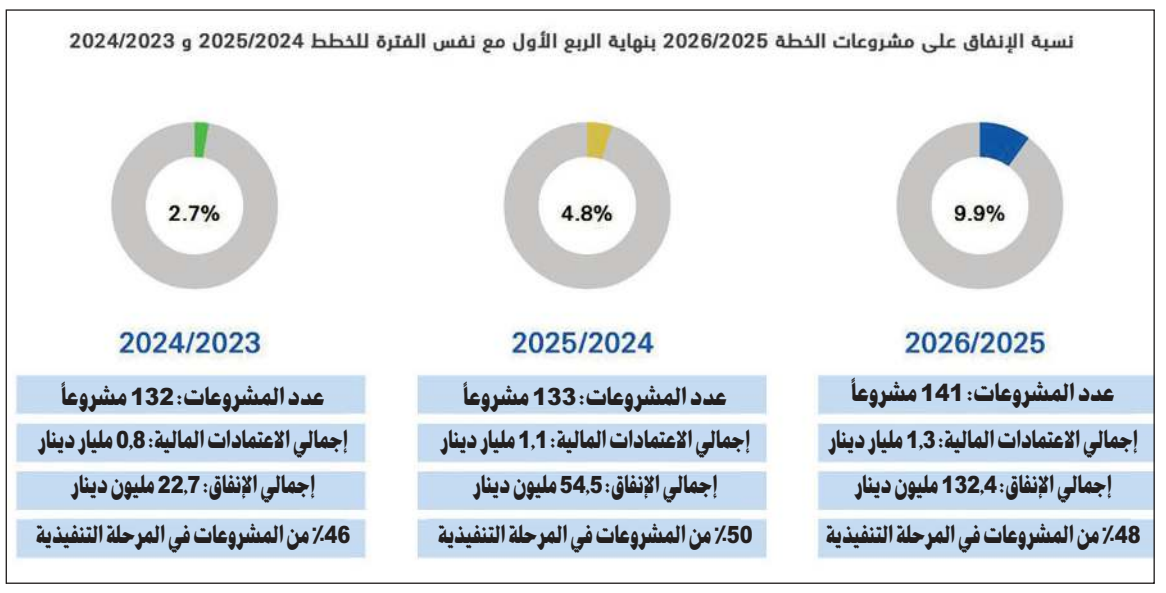

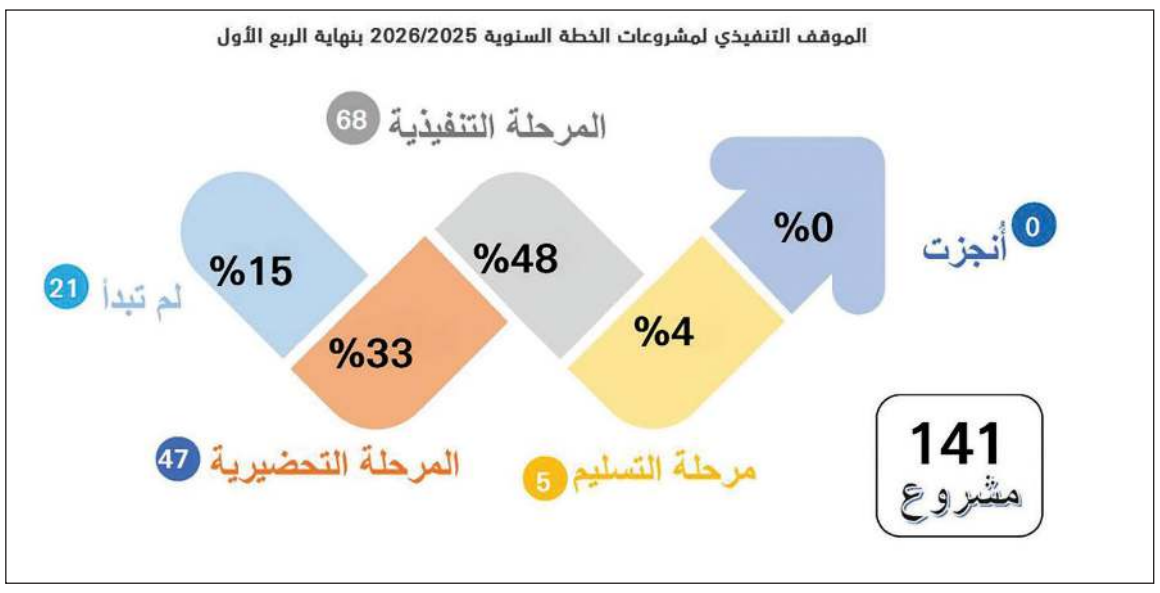

كشف تقرير متابعة خطة التنمية عن أن حجم الانفاق على التنمية يتضاعف، إذ شهد ارتفاعا بنسبة 143٪ خلال الربع الأول من العام المالي الحالي 2026/2025 ليصل إلى 132,4 مليون دينار، مقارنة بـ 54,5 مليون دينار عن الفترة ذاتها من 2025/2024.

وتفصيليا، بلغت نسبة الانفاق على مشروعات خطة التنمية بنهاية الربع الأول للسنة المالية 2026/2025 نحو 9,9٪ بواقع 132,4 مليون دينار من أصل 1,3 مليار دينار تشكل إجمالي الاعتمادات المالية لـ 141 مشروعا، مقارنة بنسبة انفاق بلغت 4,8٪ بما قيمته 54,5 مليون دينار من إجمالي اعتمادات مالية تبلغ 1,1 مليار دينار لـ 133 مشروعا.

وحول الموقف التنفيذي للمشروعات، أظهر التقرير، الذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه، أن 48٪ من المشروعات في المرحلة التنفيذية بواقع 68 مشروعا، و33٪ منها في المرحلة التحضيرية بواقع 47 مشروعا، و15٪ لم تبدأ بعد بواقع 21 مشروعا، و4٪ في مرحلة التسليم بواقع 5 مشروعات.

وتشتمل الخطة السنوية 2026/2025 على 124 مشروعا مستمرا و17 مشروعا جديدا، فيما تتوافق 28٪ من المشروعات مع الجدول الزمني للتنفيذ في الخطة السنوية 2026/2025 مقارنة بمثيلتها للفترة ذاتها من العام 2025/2024 و27٪ من العام 2024/2023.

وأظهر التقرير أن الحكومة تمكنت من التغلب على 87٪ من إجمالي التحديات التي تواجه تنفيذ المشروعات بواقع 628 تحديا تم حلها من أصل 723 تحديا.

وبلغ إجمالي التحديات الإدارية 311 تحديا تم حل 283 تحديا منها بنسبة 91٪، وبلغت تحديات الجهات الرقابية 69 تحديا تم حل 65٪ منها بنسبة 94٪، والمالي شكل 91 تحديا تم حل 81 منها بواقع 89٪، والفنية شكلت 221 تحديا تم حل 177 منها بنسبة 80٪، والتشريعي 31 تحديا تم حل 22 منها بنسبة 71٪.

مشروعات التنمية الجديدة

وتضمن البرنامج التشريعي 63 مشروعا بقانون موزعة على البرامج التنموية الـ 9، وتوزعت تلك التشريعات بواقع 14 تشريعا لدى الجهات، و3 لدى الفتوى والتشريع، و16 لدى مجلس الوزراء فيما صدر 30 تشريعا.

وتضمنت قائمة المشروعات الجديدة في خطة التنمية السنوية 2026/2025 ما يلي:

1 ـ إنشاء وإنجاز وصيانة البنية التحتية لمدينة النعايم الصناعية بنظام B.O.T، والتي تبلغ مساحتها 6 كيلومترات لتوفير قسائم صناعية وما يتعلق من خدمات ومرافق اقتصادية.

2 ـ مركز تطوير تقنيات خفض البصمة الكربونية الذي يهدف إلى مكافحة تغير المناخ وتطوير تقنيات حديثة لالتقاط وتخزين ثاني أكسيد الكربون بما يتناسب مع الظروف المناخية المحلية.

3 ـ البرنامج الوطني للمدن الصحية، وهو عبارة عن عمل وطني ومجتمعي لتطوير التنمية الصحية من خلال اعتماد وتطبيق استراتيجية وطنية للمدن الصحية لتحقيق التنمية الصحية واهداف التنمية المستدامة.

4 ـ التوعية ومحو الأمية الصحية بالامراض المزمنة غير المعدية، ويهدف الى تعزيز أنماط الحياة الصحية لكل فئات المجتمع من خلال رفع مستوى الثقافة الصحية ومحو الأمية الصحية لدى أفراد المجتمع.

5 ـ مشروع الصليبية الذي يقع على بعد 15 كيلومترا عن مدينة الكويت وسيشمل وحدات سكنية يقدر إجماليها بـ 2400 وحدة، وجار التحضير لأعمال التخطيط والتصميم للمشروع.

6 ـ مشروع تيماء الذي يقع على بعد 29 كيلومترا من مدينة الكويت وسيشمل وحدات سكنية يقدر إجماليها بـ 1600 وحدة سكنية وجار التحضير لأعمال التخطيط والتصميم للمشروع.

7 ـ تطوير المكتبات العامة إلى مكتبات نموذجية ذكية والاستثمار فيها للاستفادة منها بشكل فاعل في الاقتصاد المعرفي ودعم الصناعات الإبداعية والثقافية لإبراز وجه الكويت الحضاري.

8 ـ التعاون الدولي للتبادل الثقافي الذي يسعى الى تعزيز سمعة الكويت على المستوى الدولي وتعزيز السلام العالمي والإقليمي ودعم الثقافة والفن والإعلام بما يخدم صورة الكويت.

9 ـ المرصد الوطني للإحصاءات الرسمية بالكويت، الذي يهدف إلى انشاء بنية تحتية وطنية متكاملة لتجميع وإدارة وتبادل البيانات والإحصاءات الرسمية من خلال الربط الآلي مع جميع الجهات.

10 ـ توسعة البنية التحتية المدارة لتطبيق «سهل» ويهدف الى تحويلها إلى بيئة خدمات مدارة لتلبية الطلبات المتزايدة على النظام وتعزيز قدرته على التعامل مع حجم الاعمال المتزايد.

11 ـ عقد الإيجار الإلكتروني الموحد، وهو منصة حكومية لضبط ومتابعة عقود الايجار في الكويت من خلال توحيد آلية تسجيل وتوثيق عقود الإيجار وملاك العقارات.

12 ـ استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحديث البيانات بشكل آلي لخدمة نظم المعلومات الجغرافية يقوم بتحديث البيانات بشكل آلي ويقلل الاعتماد على العنصر البشري.

13 ـ إنشاء التوأم الرقمي للكويت لاستثمار البيانات التي تجمعها المعلومات المدنية ودمجها لإنشاء نسخة مطابقة للواقع من الكويت لتوثيق الواقع الميداني لكل ما هو على سطح الأرض.

14 ـ مشروع إدارة ومعالجة مخلفات البلدية الصلبة ـ مردم جنوب الدائري السابع لمعالجة النفايات العضوية وتحويلها إلى وقود حيوي ـ يتم استخدامه في النقل البحري.

15 ـ قرية القصر الأحمر، وذلك إحياء للتراث الوطني المرتبط بالقصر الأحمر في الجهراء وقيمته التاريخية ورغبة في إبراز التراث الكويتي الأصيل وتطوير الأرض المحاذية للقصر الأحمر.

16 ـ مشروع سوق الجمعة والطيور لمحافظة الجهراء بمساحة إجمالية تبلغ 59,9 مليون متر مربع يوفر بيئة مناسبة ومريحة للتسوق طوال فصول السنة وفق معايير الاستدامة والانظمة الذكية.

17 ـ سوق الخيام المركزي بمحافظة الجهراء على طريق السالمي بمساحة 100 ألف متر للحفاظ على ريادة الكويت بسوق الخيام وجودتها ولإحياء التراث الثقافي المرتبط بالمجتمع الكويتي.

بورصتا الكويت وعُمان واصلتا اتجاههما الصاعد مدعومتين بالسيولة والنشاط الشرائي المحلي

14 مليار دولار خسائر أسواق الخليج.. بعد الاعتداء على قطر

شريف حمدي

شهدت البورصات الخليجية تذبذبا في مؤشرات الأسهم خلال جلسة يوم أمس، عقب الهجوم الإسرائيلي الذي استهدف مقرات سكنية لعدد من قادة حركة «حماس» على الأراضي القطرية، حيث انعكست المخاوف على الأداء العام للأسواق، مع ميل معظمها نحو التراجع، بينما واصل سوقا الكويت وعمان اتجاههما الصاعد مدعومين بالسيولة والنشاط الشرائي المحلي. وبنهاية الجلسة، سجلت أسواق الخليج خسائر إجمالية تقارب 14 مليار دولار وفقاً لبيانات شركة كامكو إنفست، تصدرها السوق السعودي بخسائر 10,7 مليارات دولار، يليه سوق دبي بخسائر 1,7 مليار دولار، وسوق أبوظبي 1,4 مليار دولار، وسوق قطر 547 مليون دولار، وسوق البحرين 42,2 مليون دولار. في المقابل، سجل سوق الكويت مكاسب قدرها 294 مليون دولار، وسوق عمان 170 مليون دولار، وهو ما يعكس مرونة الأسواق المحلية وقدرتها على امتصاص الصدمات وتحويلها إلى فرص للشراء.

ويعكس هذا التراجع الحساسية المستمرة للأسواق الخليجية تجاه التطورات السياسية والأمنية في المنطقة، خاصة عندما تكون مفاجئة وتمس أطرافا إقليمية مؤثرة، ورغم متانة اقتصادات الخليج، فإن مثل هذه الأحداث تسهم في زيادة مستويات التذبذب، وقد تدفع المستثمرين إلى اعتماد استراتيجيات تحوطية أو تقليص تعرضهم المؤقت للأسواق حتى تتضح صورة المخاطر.

أداء أسواق الخليج خلال جلسة الأربعاء 10 سبتمبر 2025

أسواق الخليج	قيمة التغيير (دولار)	نسبة التغيير
الكويت	294,356,053	٪0,2
السعودية	ـ10,773,059,454	ـ٪0,5
دبي	ـ1,712,756,421	ـ٪0,6
أبوظبي	ـ1,460,287,116	ـ٪0,2
قطر	ـ547,084,584	ـ٪0,3
البحرين	ـ42,210,260	ـ٪0,1
عمان	170,264,120	٪0,5
إجمالي أسواق دول الخليج	ـ14,070,777,662	ـ٪0,4

وعلى مستوى القيمة السوقية، فقد واصلت بورصة الكويت مكاسبها للجلسة الثالثة على التوالي بإضافة 90 مليون دينار بنسبة ارتفاع 0,17٪، ليصل إجمالي المكاسب لآخر 3 جلسات إلى 1,33 مليار دينار، وارتفعت القيمة السوقية الإجمالية إلى 52,152 مليار دينار مقارنة بـ52,062 مليار دينار أول أمس.

ويعكس أداء البورصة زخما شرائيا مستمرا في مختلف القطاعات، أبرزها البنوك والاتصالات والعقار والخدمات المالية، رغم عمليات بيع محدودة لجني الأرباح، والتي سرعان ما تعقبها عمليات شراء جديدة، ما ساعد السوق على الاستمرار في الاتجاه الصاعد.

السيولة وأحجام التداول

وارتفعت السيولة المتدفقة للسوق بنسبة 0,5٪ لتصل إلى 117,5 مليون دينار، مقارنة بـ 116,9 مليون دينار أول من أمس. وكان سهم «جي إف اتش» في الصدارة بقيمة تداول 11,4 مليون دينار، تلاه «بيت التمويل» 9,1 ملايين، و«الوطني» 6,3 ملايين، و«صناعات» 6,2 ملايين، و«إيفا» 5,8 ملايين، و«ع. عقارية» 5,6 ملايين دينار.

كما ارتفعت أحجام التداول بنسبة 9,5٪ لتصل إلى 498 مليون سهم أول من أمس، مقابل 455 مليون سهم أول من أمس، بقيادة «جي إف اتش» 84,2 مليون سهم، و«صناعات» 23,2 مليون سهم، و«الأولى» 22,5 مليون سهم، ما يعكس ثقة المستثمرين في الأسهم القيادية والمتوسطة والصغيرة على حد سواء.

قطاعات السوق ومؤشراته

قاد ارتفاع السوق المحلي 8 قطاعات، تصدرها قطاع المواد الأساسية بنسبة 2,6٪، تلاه الخدمات الاستهلاكية 0,7٪، وحافظ قطاع البنوك على مكاسبه بنسبة 0,10٪، وارتفعت أسعار أسهم 62 شركة، مقابل تراجع 52 شركة واستقرار 19 شركة.

وفي نهاية التداولات، ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,11٪ ليصل إلى 9,360 نقطة، وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 0,46٪ ليصل إلى 36,3 نقطة، فيما ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 0,17٪ ليصل إلى 8,727 نقطة.

بحجم 50 مليون دينار وبفائدة 5,375٪ وحجم الطلب عليه 556 مليون دينار

أول إصدار للدين العام بأجل 10 سنوات منذ إقرار «التمويل والسيولة»

- إجمالي الدين العام يقفز إلى 2,72 مليار دينار والسيولة تلاحق السندات المحلية
- 1,37 مليار دينار دين عام دولي.. و1,35 مليار محلي منها 1,3 العام الحالي

أحمد مغربي

أطلق بنك الكويت المركزي أمس الإصدار الثامن لأدوات الدين العام بقيمة 50 مليون دينار ولأجل 10 سنوات، وهو الإصدار الأول من نوعه بهذا الأجل الطويل منذ إقرار قانون التمويل والسيولة، وبعائد بلغ 5,375٪، ويأتي هذا الإصدار في إطار استراتيجية واضحة لتعزيز التمويل المحلي وبناء منحنى عائد سيادي متدرج، يعكس ثقة المستثمرين في المالية العامة للكويت ويتيح تنويع آجال الاستحقاق بما يوازن بين متطلبات الحكومة واحتياجات السوق المحلية.

ومع هذا الإصدار، ارتفع رصيد أدوات الدين العام المحلية إلى نحو 1,35 مليار دينار، فيما بلغ إجمالي الدين العام نحو 2,72 مليار دينار، موزعا بين 1,37 مليار دينار سندات دولية و1,35 مليار دينار سندات محلية.

ويكشف هذا التطور عن اتجاه واضح نحو تعزيز الاعتماد على السيولة الداخلية وتقليل الاعتماد على الأسواق العالمية، بما يمنح الدولة مرونة أكبر في إدارة التزاماتها بعيدا عن تقلبات الأسواق الخارجية وارتفاع تكاليف التمويل الدولي.

ومنذ إطلاق برنامج الإصدارات في يونيو الماضي، نفذ «المركزي» ثمانية إصدارات متتالية تراوحت آجالها بين سنة واحدة وعشر سنوات. وقد حظيت جميع هذه الإصدارات بطلب استثنائي تجاوز نسب تغطية بمتوسط يفوق عشرة أضعاف، ما يعكس وفرة السيولة المحلية من ناحية، وثقة المستثمرين في صلابة المالية العامة للدولة من ناحية أخرى. وجاءت تفاصيل هذه الإصدارات على النحو التالي:

ـ 25 يونيو 2025 ـ الإصدار الأول (61/1332): 500 مليون دينار، لأجل سنة، عائد 4,375٪، طلبات 2,99 مليار دينار (تغطية 6 أضعاف).

ـ 2 يوليو ـ الإصدار الثاني (62/1333): 100 مليون دينار، سنتان، عائد 4,375٪، طلبات 1,195 مليار دينار (تغطية 11 ضعفا).

ـ 9 يوليو ـ الإصدار الثالث (63/1334): 100 مليون دينار، 3 سنوات، عائد 4,375٪، طلبات 1,160 مليار دينار (أكثر من 11 ضعفا).

ـ 30 يوليو ـ الإصدار الرابع (64/1335): 150 مليون دينار، سنتان، عائد 4,5٪، طلبات 1,577 مليار دينار (تغطية 10 أضعاف).

ـ 6 أغسطس ـ الإصدار الخامس (65/1336): 150 مليون دينار، 3 سنوات، عائد 4,625٪، طلبات 1,568 مليار دينار (تغطية 10 أضعاف).

ـ 27 أغسطس ـ الإصدار السادس: 150 مليون دينار، 5 سنوات، عائد 4,875٪، طلبات 1,579 مليار دينار (تغطية 10 أضعاف).

ـ 3 سبتمبر ـ الإصدار السابع: 100 مليون دينار، 7 سنوات، عائد 5,125٪، طلبات 1,055 مليار دينار (تغطية تفوق 10 أضعاف).

ـ 10 سبتمبر ـ الإصدار الثامن: 50 مليون دينار، 10 سنوات، عائد 5,375٪، طلبات 556 مليون دينار (تغطية 11 ضعفا).

اللافت في هذه الإصدارات ليس فقط ضخامة الطلب، وإنما انتظام التصاعد في العوائد الذي بدأ عند 4,375٪ في الإصدارات الأولى ليتدرج حتى 5,375٪ في الإصدار الأخير، بما يعكس سعيا للتوازن بين جذب المستثمرين والحد من ارتفاع تكلفة الاقتراض. كما أن تنوع آجال الاستحقاق بين سنة وعشر سنوات يمثل خطوة استراتيجية في بناء منحنى عائد سيادي كويتي، يمكن أن يشكل مرجعا مهما لتسعير أدوات الدين الخاصة مستقبلا، ويفتح آفاقا لتطوير سوق الدين المحلي كأداة تمويلية واستثمارية في آن واحد. ومن زاوية أخرى، فإن حجم الطلب التراكمي على هذه الإصدارات، والذي تجاوز 11,69 مليار دينار مقابل 1,3 مليار دينار فقط من الطروحات، لا يمكن تفسيره بمجرد وفرة السيولة المحلية، بل يعكس بالأساس ثقة متنامية بالمالية العامة للدولة وبقدرتها على الالتزام بمسارات الإصلاح الاقتصادي، خاصة في ظل استمرار فوائض النفط وتوافر احتياطيات قوية. وبذلك، فإن تجربة الكويت الأخيرة في إدارة الدين العام تمثل تحولا نوعيا يضع أسسا لمرحلة جديدة من الانضباط المالي، تعزز من كفاءة إدارة السيولة والسياسة التمويلية في مواجهة التحديات الاقتصادية المقبلة.

4 مؤشرات وفوائد.. إيجابية

تعكس إصدارات الدين العام 4 مؤشرات وفوائد إيجابية كالتالي:

1 ـ تعزيز الاستقرار المالي: نجاح الحكومة في جذب طلبات اكتتاب ضخمة عزز ثقة المؤسسات المالية والمستثمرين، وهو ما ينعكس إيجابا على سمعة الكويت الائتمانية.

2 ـ تنشيط السوق المحلي: عودة الإصدارات السيادية للسوق المحلي بعد سنوات من التوقف فتحت الباب أمام البنوك وصناديق الاستثمار لتوظيف سيولتها في أداة آمنة ومجزية.

3 ـ تحفيز القطاع الخاص: وجود منحنى عائد سيادي متدرج يساعد الشركات على تسعير إصداراتها الخاصة من السندات والصكوك بشكل أكثر كفاءة.

4 ـ توسيع قاعدة المستثمرين: الإقبال الواسع على الاكتتابات يشير إلى رغبة متزايدة من مستثمرين محليين وإقليميين في المشاركة، ما يساهم في توسيع قاعدة حاملي أدوات الدين الكويتي.